## نص ردن

▪ علاء حسن

# أم ستـــالـــين

احد أبناء إحدى قرى محافظة ذي قار، اقسم أمام مسؤوله الحزبي منتصف أربعينات القرن الماضي، أنه سيطلق على ابنه البكر اسم ستالين تعبيرا عن إعجابه بالزعيم "السوفيتي" وقتذاك وشجاعته وانتصاره على النازية ، أوفى الفلاح بوعده وحمل ابنه اسم ستالين ، لكن امه كانت تتعرض لسيل من الاسئلة ، والاستفسارات حول تسمية ابنها البكر بهذا الاسم الغريب ، الخاضع للتحريف على الدوام ، ولأنها ما عادت تطيق تعليقات النساء وجعلها مادة للتندر ، بمخاطبتها بأم "ستالين" طلبت من زوجها إنقاذها من هذه المحنة.

رفض الأب تغيير اسم ابنه لأنه مؤمن بأن العراق سيكون على موعد مع تحقيق النظام الاشتراكي في وقت قريب ، لكن مجريات الاحداث السياسية في البلاد ، أجبرته على تغيير اسم ستالين ، فتخلصت أم "ستالين" من الحرج، وخصوصا بعد ان عرفت ان زوجها ترك "رفاقه السابقين" وانشغل بممارسة عمله والانشغال بمسؤولية عياله ، واحتفظ بذكرى طيبة عن رفاقه لأنهم علموه القراءة والكتابة ، للاطلاع على تجارب الجمعيات التعاونية الفلاحية وكهربة الريف في دول المعسكر الاشتراكي، وخلال سنوات الصراع بين الأحزاب العراقية وبعد حصول طرف على السلطة ، بدأت عمليات الملاحقة ووصلت الى التصفية الجسدية ، لم يجد "ابو ستالين سابقا" غير التوجه الى العاصمة بغداد للتخلص من تهمة الانتماء لتنظيم سياسي ، فحصل على فرصة عمل بعنوان حارس ليلي يحمل صفارة وبندقية ، وكان واجبه في حي الوزيرية .

أخبار أم "ستالين" وزوجها الذي غير اسم ابنه وجعله عبد الكريم، وعلى الرغم من مرور سنوات على السكن في العاصمة ، وصلت إلى قريتهم اخبار بأن الأسرة تقيم في حي يسكنه الوزراء ، وهذا يعني ان أمورها أصبحت عال العال فابتعدت عن الاتصال بواسطة "الطروش" بالأقرباء وأبناء العشيرة لدفع الحسد ، وفي زيارة مفاجئة الى تلك القرية لحضور مجلس عزاء احد الأقارب اضطر أبو عبد الكريم لتوضيح اللبس حول أوضاعه وأحواله وأكد أمام الحاضرين انه لا يمتلك دارا سكنية في حي الوزيرية ، والاسم لا يعني انه يضم منازل الوزراء ، وعلاقته بالحي لا تتعدى حراسته ، والحصول على عيديات من الأهالي في عيدي الفطر والاضحى ، وما ذكره الرجل انه لم يحصل على شيء من ستالين والزعيم عبد الكريم قاسم عندما أطلق اسم الأول على ابنه البكر ثم استبدله بالآخر ، واثناء استرساله بالحديث واستفساراته عن أوضاع الفلاحين تعرف على حجم معاناتهم ورغبتهم في ترك قراهم والتوجه إلى العاصمة ، وتردد في اتخاذ موقف الرفض أو الدعم لخيارهم لاعتقاده بأن "كهربة الريف" وتطويره وإلغاء الفروق مع المدينة ربما تتحقق في السنوات المقبلة ، نتيجة مواصلة نضال الطبقة العاملة بالتحالف مع الفلاحين في تحقيق النظام الاشتراكي .

وفي المجلس النسائي بحضور السيدة "ام ستالين" شجعت النساء على التخلص من الريف والتوجه الى العاصمة ، فالأعمال كثيرة ، وبإمكان الأبناء التطوع بصفوف الجيش ، او استكمال دراستهم ، فضلا عن التمتع بنعمة الكهرباء ، وماء الإسالة ، وبعد مرور عشرات السنين على زيارة "ام ستالين" وزوجها لم تتحقق كهربة الريف و خضعت العاصمة لنظام القطع المبرمج .

### لجنة الطاقة البرلمانية غير متفائلة وتدعوه إلى قراءة واقعية

# الشهرستاني يجدد وعود "الاكتفاء الكهربائي الذاتي"

□الديوانية / تحسين الزركاني

**جدد نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني وعوده بتحقيق اكتفاء ذاتي من الطاقة الكهربائية مع نهاية العام 2013، فيما قللت لجنة النفط والطاقة النيابية من أهمية تصريحات الشهرستاني بهذا الصدد.**

**وجاءت تصريحات الشهرستاني خلال افتتاحه بصحبة وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي، يوم أمس، محطتين لتوليد الكهرباء بطاقة 200 ميكاواط لكل منهما، شرقي وشمالي الديوانية (180 كم جنوب بغداد).**

محطة لتوليد الطاقة

وأكد الشهرستاني خلال افتتاح المحطتين لـ"المدى"، أن "تشغيل محطتي شمالي وشرقي الديوانية بطاقة ٤٠٠ ميكاواط، فضلا عن محطة توليد ميسان بطاقة ٢٠٠ ميكاواط، إضافة إلى افتتاح محطة توليد كهرباء بطاقة ٣٠٠ ميكاواط، سيسهم في زيادة الطاقة المنتجة لضمان زيادة ساعات تجهيز المواطنين بالتيار الكهربائي".

وكان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني قد أعلن في تصريحات صحفية أن "الطاقة الكهربائية المجهزة للمواطنين خلال الصيف المقبل ستصل إلى ٩٠٠٠ ميكاواط"، فيما أكد أن معدل الكهرباء سيرتفع خلال صيف العام ٢٠١٣ إلى ١٥ ألف ميكاواط، مما يؤدي إلى حصول اكتفاء ذاتي من الطاقة في عموم البلاد.

وأضاف أن "على حكومة الديوانية تعيين الملاكات الهندسية والفنية للمحطات، وفق الضوابط، لضمان العدالة والمساواة بين المتقدمين، والابتعاد عن المجاملات السياسية والمحسوبية، والعمل على تدريب هذه الملاكات، من خلال الخبراء الكوريين ليتسلموا منهم المحطات، ويكون العمل بأياد عراقية متمكنة وقادرة على إدارتهما".

وكان محافظ الديوانية سالم حسين علوان قد أعلن في وقت سابق، أن "نسب إنتاج الطاقة الكهربائية ستشهد تحسنا ملحوظا في صيف العام الحالي، بعد إنجاز مشروعي محطات كهرباء شمالي وشرقي الديوانية اللذين تنفذهما شركات كورية خلال الأشهر المقبلة".

من جانبه، قال وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي لـ"المدى": إن "المحطتين اللتين تم افتتاحهما، في شرقي وشمالي الديوانية تعملان بـ(الديزل)، قدرة توليد كل محطة منهما ٢٠٠ ميكاواط".

وأضاف أن "دخول هاتين المحطتين للعمل وإضافة مقدار من الطاقة المنتجة إلى الشبكة الوطنية سيسهم في زيادة معدل ساعات التجهيز وتقليص ساعات القطع".

ولفت الجميلي إلى أن "الشركة الكورية (stx) هي من نفذت المحطتين، فضلا عن وجود محطات أخرى مماثلة في كربلاء وميسان، سيتم افتتاحها في اليوم نفسه – أمس – ليصبح مجموع الطاقة المنتجة ٩٠٠ ميكاواط".

إلى ذلك، قال مقرر لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب محمد قاسم في تصريح لـ"المدى" أمس: إن "واقع الكهرباء معقد جدا ولا يمكن أن تحل الأزمة في غضون السنوات المقبلة بسبب وجود فساد مالي وإداري في وزارتي الكهرباء والنفط المعنيتين بشكل مباشر بتحسين هذا الواقع".

وأضاف أن التقرير الأخير لواقع الطاقة والكهرباء الذي نوقش قبل أكثر من شهرين في مجلس النواب، "وضح أن العراق سيعاني كثيرا من الطاقة الكهربائية"، معللا الأسباب بتأثير الواقع السياسي على الواقع الخدمي بشكل مباشر.

ودعا قاسم المسؤولين عن ملف الطاقة والكهرباء إلى دراسة الواقع قبل الإدلاء بأي تصريح، في إشارة منه إلى تصريحات نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني بشأن انتهاء الأزمة نهاية العام الحالي.

وكانت شركة (STX) الكورية الجنوبية، قد أعلنت في تشرين الثاني الماضي ٢٠١١ عن مباشرتها بتنفيذ مشروع محطتي كهرباء الديوانية الشمالية والشرقية بطاقة إجمالية قدرها ٤٠٠ ميكاواط، بكلفة ٢٣٢ مليون دولار، وقالت في حينه أنه من المؤمل دخولهما الخدمة خلال شهر تموز المقبل.

# الصحة تغلق ١٠٥ مؤسسات صحية خاصة وتنذر ٧٥ لمخالفتها الشروط

□ المدى / غضنفر العيبي

أغلقت وزارة الصحة عددا من المؤسسات الصحية وبعض الصيدليات غير المجازة لمخالفتها الشروط والتعليمات.

وقال المتحدث باسم الوزارة الدكتور زياد طارق: إنه "تم غلق ١٠٥ مؤسسات صحية أهلية، و١٧ مكتبا علميا، و٤٠ صيدلية أهلية، و٢١ مذخرا أهليا، و٢٢ محلا لبيع المستلزمات الطبية، إضافة إلى خمسة محال لطب الأعشاب".

وأضاف أنه تم إنذار وتوجيه ٧٥ مؤسسة صحية من هذه المؤسسات لثبوت مخالفتها لشروط وتعليمات وزارة الصحة الخاصة بممارسة العمل، مشيرا إلى أن مكتب المفتش العام صادر نحو ٨ أطنان من الأدوية من الصيدليات غير المجازة، تم جردها وإتلافها إضافة إلى حملاتها الصباحية والمسائية في مناطق بغداد وضواحيها وفي المحافظات واتخاذ الإجراءات المناسبة بحق المؤسسات المخالفة للتعليمات والسياقات الوزارية المعمول بها.

وبين المفتش العام لوزارة الصحة الدكتور عادل محسن أنه تم خلال شهر أيار تنفيذ زيارات تفتيشية لـ٤٦٦ مؤسسة صحية شملت مصانع الأدوية والمكاتب العلمية والصيدليات والمذاخر الأهلية ومحلات المستلزمات الطبية وغيرها.

### المتوتي: البعض يحاول إرباك المجلس لأغراض دعائية سياسية

# مجلس نينوى يفشل في تحقيق نصاب جلسته الدورية لأسبوعين

□الموصل / نوزت شمدين

انسحب عدد من أعضاء مجلس محافظة نينوى، من الجلسة الدورية الـ١٢٥، بسبب ما وصفوه بالصراعات السياسية التي يحاول عدد من زملائهم إثارتها، فيما لم تتمكن رئاسة المجلس من اتخاذ إجراءات حاسمة بهذا الشأن.

محمد المتوتي، وهو أحد الأعضاء المنسحبين، اعتبر في تصريح لـ"المدى"، أن الخلافات التي يحاول بعض أعضاء المجلس إثارتها أثناء سير الجلسات لأغراض دعائية سياسية، "الهدف منها إرباك المجلس ومنعه من أداء مهامه الأساسية وهي التشريع والإشراف والرقابة"، على حد قوله.

والمنسحبون هم كل من "محمد المتوتي، عصام عايد، سالم عرب" الممثلين عن تجمع مستقبل الحدباء الوطني، الذي يتولى رئاسته المحافظ أثيل النجيفي، فضلاً عن قاسم صالح رئيس قائمة نينوى المتآخية.

وأضاف المتوتي، أن أيا من جلسات مجلس محافظة نينوى، طوال السنوات الثلاث الماضية، لم تعقد في الساعة المحددة لها، كما لم يتم أبداً تطبيق النظام الداخلي، بحق المقصرين من الأعضاء. وأشار إلى أن "تعامل رئاسة المجلس ضعيف إزاء المخالفات التي تجري في المجلس"، مضيفا أنه سيلجأ مع زملائه إلى القانون والنظام الداخلي للمجلس، من أجل وقف ما أسماه بالصراعات والمشاكل السياسية.وكان مجلس نينوى قد فشل في الأسبوعين الماضيين في تحقيق نصاب جلسته الدورية، بسبب مشادات كلامية بين محافظ نينوى، الذي حضر في الجلستين لشرح وجهة نظره إزاء بعض القضايا الخاصة بالمحافظة، فيما عبر أعضاء خصوم له في المجلس عن مواقف سياسية، ودخلوا في جدال مع المحافظ بشأنها، من أبرزها رفضهم التقارب الحاصل بين محافظة نينوى وإقليم كردستان، وأبرز المعترضين هم أعضاء في حركة العدل والإصلاح، التي يتزعمها الشيخ حميدي عجيل الياور، وممثل عن الحزب الإسلامي العراقي.

من جانبه، قال المحافظ أثيل النجيفي في تصريح خاص بـ"المدى": إنه ينصح البعض من أعضاء مجلس المحافظة الذين يثيرون المشاكل في كل جلسة أن يفرقوا بين المواقف السياسية، والشؤون الإدارية والقضايا الخدمية، وأن يتعاملوا مع كل محور بشكل مختلف.وتابع بالقول: "النقاش في القضايا السياسية والجدال على صحة المواقف السياسية أو صوابها إذا لم تكن بهدف اتخاذ قرار للمجلس تعتبر مجرد لغو لا قيمة له"، على حد تعبيره.

وزاد المحافظ: "ما تعودنا على رؤيته في كل جلسة، محاولات لاتخاذ المجلس منبراً للتسقيط السياسي، وهي بالأساس محاولات فاشلة، كما أنها تفقد بريقها بعد تكرارها، ولا تشكل مشروعا سياسيا يمكن أن يركن الناس إليه".وألمح النجيفي "من يريد أن ينافس سياسيا عليه أن يتقدم بمشروع سياسي بديل عن مشروع القائمة العراقية بتعزيز الديمقراطية في البلاد، وتعزيز قدرة الإرادة العراقية، أو مشروع سياسي بديل على مستوى المحافظة يتضمن رؤية عملية في كيفية الحفاظ على وحدة أراضي نينوى واقتراحاتهم البديلة لاستيعاب المناطق التي كانت قد قاطعت إدارة المحافظة".وأضاف: "مشروعنا يتضمن التعاون والإفادة من تجارب إخواننا العراقيين الأقرب فالأقرب، وبناء علاقة اقتصادية واجتماعية وسياسية طبيعية مع إقليم كردستان".

وفي الشأن نفسه، امتنع رئيس مجلس محافظة نينوى، جبر العبد ربه، عن توجيه الدعوة مجدداً إلى محافظ نينوى لحضور جلسات المجلس، وذلك لتجنب الدخول في إشكالات تعيق عقد الجلسات، وبالتالي تفويت فرصة مناقشة جدول الأعمال كما حدث في جلستين من قبل. وهدد العبد ربه المنسحبين من جلسات المجلس، بتوجيه عقوبات لهم وفق النظام الداخلي، وقال بأنه لن يتساهل أبداً مع المتغيبين عن الجلسات دون أعذار واضحة.

### إضافة للفساد والتلكؤ في تنفيذ الوعود الانتخابية

# مواطنون في ذي قار: ضخامة امتيازات المسؤولين وسعت الهوة بيننا وبينهم

□ الناصرية / حسين العامل

عزا عدد من مواطني محافظة ذي قار أسباب أزمة الثقة بين المواطن والمسؤول واتساع الفوارق الطبقية بينهما إلى تلكؤ المسؤولين في تنفيذ وعودهم الانتخابية، إلى جانب ضخامة الامتيازات المالية التي يحصل عليها كبار المسؤولين.

وقال عودة الناصري (موظف) في حديثه لـ"المدى": إن تعدد مطالب المواطنين التي لم تجد لها طريقا للحل وكثرة وعود المسؤولين في هذا المجال هو ما خلق أزمة ثقة بين المواطن والمسؤول.

حمل الناصري الحكومتين المحلية والاتحادية مسؤولية الإخفاق في معالجة أزمات حقيقية تدخل في صلب حياة المواطن من بينها أزمة الكهرباء والحصة التموينية، لافتا إلى عجز الحكومة المحلية عن تحقيق أي تقدم يذكر في المجالين المذكورين كونهما من اختصاص الوزارات المختصة والحكومة الاتحادية.

بالمقابل يعزو العديد من المراقبين اتساع الهوة بين الطبقة السياسية والمواطن إلى أسباب أخرى، منها ضخامة الرواتب والمخصصات المالية التي يتقاضاها كبار المسؤولين والتي تقدر بأكثر من عشرة ملايين دينار شهريا في حين لا تتقاضى الأرملة المشمولة بمعونات شبكة الحماية الاجتماعية سوى ١٠٠ ألف دينار شهريا لا تحصل عليها إلا بعد سلسلة طويلة من الإجراءات الروتينية المملة.من جانبه، يرى المواطن خلف نايف الأزرقي أن هناك أسبابا أخرى لأزمة الثقة بين المواطن والمسؤول، منها استفحال مظاهر أخرى أخذت تستشري في الأعوام الأخيرة وتنعكس سلبا على أداء المؤسسات الحكومية وهي الفساد المالي والإداري وحماية الأحزاب والكيانات السياسية للمفسدين.

وتابع بالقول: "كما أن اعتماد المحاصصة الحزبية في توزيع المناصب الحكومية المهمة من دون مراعاة الكفاءة هو ما فاقم من أزمة الثقة واتساع الهوة بين المواطن والمسؤول". وأضاف الأزرقي "الكل يعلم أن هناك فسادا كبيرا وعدم كفاءة إدارية في جميع مفاصل الدولة لكن لا احد يجرؤ على المساس ومحاسبة المفسدين وغير الكفوئين المحميين أصلا من كبار الكتل والأحزاب السياسية".

ولفت إلى أن القضاء على مظاهر الفساد والحد من تدخل الأحزاب في تعيين المسؤولين الإداريين، وتنفيذ الوعود والعهود التي قطعوها بشأن تنفيذ مشاريع وبرامج لتحسين واقع الخدمات وتأمين الكهرباء وفرص العمل وتقليص معدلات الفقر والبطالة، من شأنه أن يردم الهوة بين المواطن والمسؤول ويعيد الثقة إلى سابق عهدها.

وكانت المدن العراقية قد شهدت في الأعوام الأخيرة سلسلة من التظاهرات والاحتجاجات للمطالبة بتحسين وتوفير الخدمات الأساسية وفرص العمل ومحاربة الفساد.

### بسبب تلكؤ المشاريع وزيادة عدد السكان والزوار

# كربلاء تعاني من شحة المياه تحت شمس لاذعة

□ كربلاء / أمجد علي

ما أن ارتفعت درجات الحرارة حتى بدأت معاناة الكثير من العوائل في كربلاء تعاني من شحة المياه ليس لساعات وأحيانا أياما عدة، ما اضطرها إلى الاستعانة بعربات الدفاع المدني والمركبات الحوضية لتوفير المياه. ويقول المواطن أسعد محمد لـ"المدى": إن منطقة القادسية في ناحية الحر تعاني من شحة المياه "ولم يصلنا الماء منذ خمسة أيام، وحتى المضخات الكهربائية غير قادرة على إيصال الماء إلى البيوت بسبب شحته". وأضاف أن الكثير من العوائل تتعاون فيما بينها لتوفير الماء عن طريق عربات الدفاع المدني، لافتا إلى أن هناك مشادات ومشاكل بين الأهالي على حصصهم من الماء "وهذه ظاهرة لا نريد أن تستفحل، خاصة في مجتمع عشائري إذ قد تؤدي إلى مشاجرات ونزاعات لا يحمد عقباها". ويشاطره المواطن محمد المسعودي من أهالي ناحية الحسينية شمال المحافظة، إذ يقول: إن الكثير من المناطق الريفية وغيرها تعاني من شحة المياه بسبب عدم إكمال المشروع الذي يجري تنفيذه منذ زمن طويل. من جهته، عزا رئيس لجنة الإعمار في المجلس البلدي لناحية الحسينية المهندس صالح المسعودي، شحة المياه في بعض مناطق الناحية إلى وجود تلكؤ كبير في تنفيذ أحد مشاريع الماء. وبين لـ"المدى" أن مجمع ماء منطقة (أبو صمانة) أحيل إلى إحدى الشركات المحلية خلال النصف الثاني من العام الماضي ضمن تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم لعام ٢٠١٠، بكلفة ٣٢٤ مليون دينار، إلا أن الشركة لم تحقق أي نسبة انجاز تذكر.من جهتها، حذرت مديرية الماء في وقت سابق، وقبل ارتفاع درجات الحرارة من حصول شحة مياه في المحافظة. وقال مدير ماء كربلاء المهندس حيدر عبد العباس: إنه "كلما ارتفعت درجات الحرارة ستكون هناك شحة أكبر في المياه الصالحة للشرب ليس بسبب الحرارة فقط بل بسبب زيادة الاستخدام المتأتي من زيادة عدد السكان وعدم انجاز المشاريع الإستراتيجية".وأضاف أن المشاريع الموجودة غير قادرة على توفير المياه لجميع المواطنين، إضافة إلى عدم تعاون المواطنين في ترشيد استهلاك المياه الصالحة للشرب، إلى جانب وجود شحة في مياه الأنهر.وأشار إلى أن المحافظة شهدت تنفيذ مشاريع عدة ومنها تنصيب محطات مياه في الأقضية والنواحي وقد أسهمت في معالجة النقص الحاصل في توفير المياه للمواطنين.

ولفت المسعودي إلى أن المشاريع المائية التي نفذت في كربلاء منذ العام ٢٠٠٣ ولغاية الآن لا تغطي سوى ٤٥٪ من الحاجة الفعلية للمحافظة.

وأكد أنه تم صرف أكثر من ١٠٠ مليار دينار على مشاريع المياه سواء لمشاريع الخطة الاستثمارية للوزارات أو خطة تنمية الأقاليم، مشيرا إلى أن مشروع ماء كربلاء الموحد الذي ينتج ١٠ آلاف متر مكعب في الساعة لن يدخل الخدمة خلال العام الحالي، لكنه أشار إلى أن الصيف المقبل سيكون أفضل في توفير المياه بعد دخول المشروع إلى الخدمة. ونبه المسعودي إلى أن زيادة أعداد السكان إضافة إلى النازحين والمهجرين وملايين الزوار الذين يؤمون المحافظة سنويا، إلى جانب شحة مياه الأنهر له تأثيره على مياه الشرب في كربلاء.وأوضح أن إنتاج كربلاء من الماء في الوقت الراهن يصل إلى ٣٧٥ ألف متر مكعب يوميا في حين الحاجة الفعلية للمحافظة تصل إلى ٤٢٥ ألف متر مكعب يوميا، بمعنى وجود شحة تصل إلى ٥٠ ألف متر مكعب يوميا ما يؤثر على توفير المياه بصورة مستمرة للكثير من الأحياء السكنية. واختتم المسعودي حديثه بدعوة المواطنين إلى ترشيد استهلاك المياه.